بسم الله الرحمن الرحيم

آفاق سياسة التنمية الرياضية واستثمار القوى البشرية (الواقع – المستقبل)

أعداد أ . د / زكى محمد حسن

تناقش هذه المقالة عناصر السياسة الرياضية العامة فى ج . م . ع . وأهدافها الكبرى التى من الممكن أن تتمثل فى تحقيق أفضل قدر من المستوى الرياضى ، وإن كنت أفضل أن أقول الرخاء الرياضى المرتبط بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للمجتمع المصرى ، وذلك بالطبع فى ضوء الموارد المتاحة ، كذلك الموارد التى يمكن أتاحتها ولسوف أتناول فى هذه المقالة التى نحن صددها بعض الأفكار المبسطة التى يمكن أن تتناولها من خلال محاور رئيسية.

- **بحيث يشمل المحور الأول**

تطور السياسة الرياضية فى العقود الثلاثة الماضية .

- **بينما يشمل المحور الثانى**

المشاكل الكبرى التى تواجها هذه السياسة الرياضة فى ضوء الاتى :-

- تعقد البناء التنظيمى أو بمعنى آخر ما يفترض ان يكون عليه البناء التنظيمى الجيد.
- **عدم وجود خطة قومية واضحة لها هدفها الأسمى ، والذى يجب أن يتمثلا فى إعداد نخبة رياضية تربط بين الجهات المنتجة للقوى البشرية العامة فى القطاع الرياضى (مثل القطاع التعليمى ، قطاع مراكز الشباب ، قطاع الأندية ، ... الخ).**
- أى مؤسسات تربوية أخرى تؤدى خدمات رياضية .

- **المحور الثالث**

- والذى سوف نوضح من خلاله كيف نلخص هذه المقالة أهمية التعامل التام بين الخدمات الرياضية ، من خلال البناء التنظيمى إضافة الى ذلك كيفية الاستفادة من هذا التنظيم فى المشروعات القومية مثل: ضبط صناعة البطل الرياضى محلياً ، والوصول به الى العالمية .
- كذلك توضيح دور المجلس الاعلى للشباب وقصره على إعداد المشروعات التى تربط بين الجهات المنتجة للقوى البشرية .
- كذلك توضيح دور المجلس القومى للرياضة بطريقة اكثر فاعلية عما هو عليه الان.
- كذلك دور هذة المؤسسات فى وضع المعايير العلمية لاجازة المشروعات الوطنية من خلال قطاعاتها وادارتها المختلفة مثل قطاع البحوث ، قطاع البطولة ، بالمجلس الأعلى للشباب ، وكذلك المجلس القومى للرياضة
- وأيضا دور المؤسسات الرياضة المتمثلة فى الاتحادات الرياضية بعد دراسة علمية مستنبضة .
- كذلك كيفية ومتابعة أداء هذه القطاعات ، من خلال المجلسان .

- وفى الحقيقة فإننى أرى أن

سياسة التنمية الرياضية داخل ج . م . ع تتمثل فى المبادئ التى نص عليها دستور الدولة ، والتى على اساسها يتم وضع الخطط والاستراتيجيات ، كذا المداخل المختلفة (مجموعة المدخلات) ، والتى يمكن على اساسها تحسين الرياضة داخل المجتمع المصرى ، ككل وذلك كله فى نطاق الموارد المتاحة .

ونحن نرى انه من الأفضل ان تكتسب سياسة التنمية الرياضية فى ج . م . ع عن غيرها من السياسات العامة بعدا خاصة باعتبار ان الشباب ثورة بشرية لا يستهان بها وأيضا من منطلق ان الرياضة حق مكتسب لكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواطن ، وفى ضوء ما ينص عليه دستور الدولة فى هذا الشأن (أغراض التربية الرياضية فى ضوء قواعد ومواد الدستور) او من منطلق ما يؤمن به كل فرد داخل المجتمع ، وذلك نظراً للطابع الخاص الذى أصبح يميز الرياضة المصرية (سواء محلياً أو عالمياً خاصة فى بعض الرياضات والألعاب) ، حيث يجب إلا ننظر إليها فقط كواحد من الحقوق الأساسية للإنسان المصرى الذى يهدف الى شغل وقت الفراغ أو تمتعه بالصحة واللياقة البدنية التى تساعده على مقابلة ما يجابهه من أعباء الحياة اليومية ، **بل يجب ان ينظر إليها أساسا على انها حق يماثل بقية الحقوق الاخرى ، مثل حق التعليم والصحة والمأوى والغذاء والأمن ... الخ ، وإذا نظرنا إليها مثل هذه النظرة سوف نجدها وبالتالى هى تمثل فى حقيقتها استثمار للقوى البشرية ، بل إنها أيضا من الممكن ان تمثل التنمية الرياضية فى مصر أهم الموارد المنوط بها فى كل عمليات التنمية الشاملة للمجتمع .**

وكما انه من المعلوم ان التنمية الرياضية فى ج . م . ع ليست مسئولية مقصورة على القطاع الرياضى المتمثل فى وزارة الشباب بمفردها او قطاع التعليم منذ أمد بعيد بصفتهم جميعا (مسئولون او مسئولين) ، عن (الممارسة ، والبطولة) انما يشاركه فيها قطاعات خدمية إنتاجية عديدة أخرى ، مثل قطاع التعليم بنوعيه العام ، والعالى ، كذلك قطاع الشركات ، قطاع القوات المسلحة ، الإعلام ، السياحة ، البيئة الصناعة ، الأمن الداخلى ، الصحة ، السكان ، ... الخ) وعليه فإن ان وضع السياسات العامة للدولة ، ومنها السياسة الرياضية سوف نجدها انها عملية المفروض **ان تتسم من خلال بالديناميكية التعاونية ، بين هذه القطاعات المختلفة ، تتغير (تتطور) طبقاً لتطور المجتمع ، من حيث العادات والتقاليد ومدى اقتناع المواطنين لممارسة الرياضة ، بصفة عامة او نظرة المجتمع الرياضة بصفة خاصة** ، خاصة عندما يرتبط هذا بحدوث تطورت سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة ، والتى من الممكن ان تنعكس على الرياضة ، ولهذا فانه يمكن القول هنا بان سياسة التنمية الرياضية هدفها الاول يتمثل فى تحقيق قدر من المستوى الرياضى للمجتمع ، وبالطبع عاده ما يكون ذلك فى حدود الموارد المتاحة ، وضرورة ان تتجه هذه التنمية الرياضية نحو هدفها الأول لتدخل فى اسمى الا وهو تحقيق الانجاز الذى الى العالمية وبحث يكون كل فرد فى المجتمع قادرا على المساهمة الفعالة فى التنمية الشاملة .

- **<u>أولاً: تطـور السياســة الرياضيــة فى ج . م . ع :</u>**

شهد النصف الأخير من القرن العشرين الماضى تطورات واضحة فى السياسات الرياضية ، داخل ج . م . ع ، وعلى سبيل المثال فقد شهد عقد الستينات ، خاصة فى الفترة وبعد ان وطدت ثورة ٢٣ يوليو أقدامها ورسمت مبادئها تطورا ملموسا فى السياسة الرياضة ، وذلك فى ضوء ما يعرف بالتوجهات الاجتماعية انذاك ، وما قررته مبادىء هذة الثورة من حق كل مواطن فى الرعاية الرياضية (ممارسة الرياضية) ، دون اية عوائق حيث اهتمت وحاولت توسيع القاعدة العريضة لممارسة الرياضة ، فأخذت فى إنشاء مراكز الشباب فى معظم المحافظات عن طريق المجس الأعلى للشباب والرياضة فى ذلك الوقت ثم الى وزارة الشباب الرياضة ، وبالتالى أضافت السياسة الرياضية ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل فى محاولة تحقيق هدفين أساسيين :-

- **<u>أولهمــا ما يخص البنية الأساسية</u>**

توسع البنية الأساسية للخدمات الرياضية خاصة فى الريف والمحافظات التى تتناولها يد التغير ، وذات الكثافة العددية الكبيرة من خلال إنشاء مراكز الشباب وان كان ذلك من وجهة نظرنا ثم دون دراسة وحرفية بين المدخلات والمخرجات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثانيهمـــا مجانية الممارسة**

بما يعنى ضمناً ، امتداد مسئولية الدولة نحو تقديم الخدمات الاخرى ، وعدم الاقتصار على الخدمات الرياضية ، بل تمتد لتشمل الخدمات (الاجتماعية ، الثقافية ، الفنية) للشباب والرياضيين لكل على حدا مع الحد من دور القطاع الاصلى (بعض الأندية والمؤسسات التربوية الكبرى ، الذى يستطيع أو بإمكانه جذب الممارسين من الرياضيين إليه).

- **ثالثهما الأبعاد**

والذى نعنى به تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى من الخرجيين الرياضيين والاخصائيين الاجتماعيين ، ثم التوسع فى إنشاء أو معاهد التربية الرياضية العالية انذاك ، والمعاهد المتوسطة للمعلمين والمعلمات ، ثم كليات التربية الرياضية حيث أصبح الان يوجد حوالى (١٣) ثلاثة عشر كلية تربية رياضية.

وبناء على ما ذكر فقد بدأت الحاجة واضحة لتعديل السياسات الرياضية فى السنوات الأخيرة وفى حوالى الـ ٢٥ سنة الماضية ، انعكاسا للسياسات العامة للدولة فى مواجهة المشكلات الاستراتيجية للتنمية الشاملة ، وذلك فى ضوء :

* التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت خلال العقد الأخير .
* توسيع قاعدة الاهتمام بالتنمية البشرية فى شتى المجالات ومنها المجال الرياضى خاصة لدى الفئات الأكثر احتياجا والتى تمثل القاعدة العريضة من الشعب المصرى .
* التطرق فى الوقت الحالى الى المرحلة الانتقالية ، وما مرت به مرحلة من النمو السكانى ، الذى ربما جاوره من ظهور العديد من المشكلات الصحية ، الأمر الذى ترتب عليه ضرورة دراسة التحكم فى الصورة الوبائية لبعض الأمراض ، التى تزيد من تحمل أعباء الأمراض المعدية وأمراض المدينة ضغط القلب والسكر مع انتشار العادات الصحية السيئة وظهور تشوهات فى شكل وتكوين الجسم المصرى ، كلها أمور انعكست على الحالة الصحية العامة للشعب ، وتأثيرها على ممارسة الرياضة إضافة الى ذلك انخفاض معدل الوفيات بين الفئات المختلفة ، حيث ارتفع معدل العمر للفرد الى ٦٥ سنة دون انخفاض معدل الإصابة بالأمراض المعدية والمزمنة ، والناتج فى بعض الأحيان عن زيادة الوزن الناجم عن قلة الحركة وعدم انتشار الرياضة وانتشار أمراض القلب والذبحة الصدرية ، والسكر .
* التطور التكنولوجى المتلاحق فى المجال (الطبى) (والرياضى) لارتباطهما ببعض ، وما ستتبعه من زيادة الخدمات الرياضية ، والمتمثل فى استحداث بعض الأجهزة الطبية الرياضية ذات التقنية العالية ، الامر الذى أمتد من بدء انتهاء القرن العشرين الى القرن الحالى.
* التوسع فى إنشاء أندية ومؤسسات تربوية جديدة خاصة بعد أن أصبحت الأندية مكتظة بالأعداد الكبيرة من الأعضاء العاملين والرياضيين مع قلة المساحة المتاحة للممارسة.
* تزايد الوعى الرياضى وتطلعات المجتمع ، واهتمامات الجهات المعنية المتمثلة فى النقابات المهنية والرياضية والأندية ، والمؤسسات ، والاتحادات الرياضية بالالتزام بآداب وقواعد ممارسة الرياضة والاقتناع التام بالمفاهيم والقيم التربوية المرتبطة بها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثانياً: مشكلات التنمية الرياضية :**

أسفرت نتائج الدراسات والأبحاث التى تناولتها يد العديد من الباحثين داخل التربية الرياضية ، والتى تناولت العديد من المشاكل الرياضية كل فى مجال تخصصه ، خلال السنوات الأخيرة عن الاتى:-

*** يتسم البناء التنظيمى للقطاع الرياضى بالتعقيد**

حيث تعددت منشآت الرعاية الرياضية (أندية – مدارس – شركات – مراكز – الشباب ، الاتحادات الرياضية) دون وجود تواصل أو ربط بينهما فزادت المشكلات ، حيث تتعدد نوعية منشآت الرعاية الصحية الرياضية لأكثر من (٢٠) منشأه (حكومية – أهلية – خاصة) كما تشارك أكثر من جهة حكومية فى إدارة وتمويل مراقبة وتقديم الرعاية الرياضية).

*** التفاوت بين المناطق الجغرافية فى توافر البنية الأساسية للخدمات وفى توزيع الموارد**

بمعنى ان معدل الممارسين داخل مراكز الشباب فى القرى والريف ، نسبة الى معدل توافر الأخصائيين الرياضيين والاجتماعيين غير مطابق لما يجب ان يكون عليه ، الأمر الذى انعكس على مؤشرات الحالة الرياضية الصحية ، وانخفاض مستوى اللياقة بين هذه الفئات ، وكثرة الأمراض لغياب الوعى الرياضى المرتبط بالصحة .

*** التفاوت النسبى للأنشاء**

بمعنى التفاوت النسبى الأنشاء فى إنشاء كليات التربية الرياضية فى المحافظات المختلفة وأقسام التربية الرياضية داخل التربية النوعية داخل المحافظة على أحدث النظم لما يجب أن تكون عليه كليات التربية الرياضية

*** أنعدام الخطط القومية**

بمعنى عدم وجود خطة قومية تربط بين الجهات المنتجة للقوى البشرية العاملة فى القطاع الرياضى ، والمؤسسات التعليمية والصحية ، فى مجالات إعداد القوى البشرية ، وسياسة تكليف الخرجين ، فى مناطق بعيدة عن مكان إقامتهم ، نتج عنها النمو السريع فى إعداد قوى بشرية غير رياضية بالمرة ، (وغير فنية) نظر لعدم الاقتناع بسياسة التكليف ، الأمر الذى ادى الى استهلاك الأجور وما فى حكمها لنحو ٦٠% من موازنات المؤسسة الحكومية على حساب المصروفات إيجابية .

*** التناسب بين الأجور والموقع الجغرافى**

عدم تناسب الأجور للخرجين الذين يعملون كأخصائيين رياضيين او مشرفين رياضيين مع طبيعة الموقع الجغرافى ، وتكدس منافذ الخدمة الرياضية فى المحافظات الحضرية ، الجيزة ، الإسكندرية ، ... الخ ، وأيضا عدم تناسبها مع طبيعة العمل ، وبالتالى لجوء الكثير الجمع فى العمل بأكثر من مؤسسة او قطاع ، والسماح بين العمل الحكومى والخاص ، الأمر الذى نتج عنه تفشى ظاهرة التمايل .

* ظاهرة انخفاض مستوى وكم الأداء لهؤلاء الخرجين وتضيق فرص العمل المجزى على الخرجين الجدد ، وارتباط ذلك بالواقع المرير الذى يصادفهم عند بدء تسليمهم العمل .
* ضعف (المغالاة) فى استخدام الخدمات الرياضية المقدمة ، وتواضع جودتها وضعف ترابطها بالخدمات المقدمة للمواطن العادى .
* تغطية نحو ٤٠% من السكان (بمراكز الشباب) باعتبارها المتنفس الوحيد لمعظم قطاعات المراحل السنية من كلا الجنسين ، فى العديد من أقاليم المحافظات المختلفة بجمهورية مصر العربية ، والتى ينقصها الكثير من الأمكانات والإمكانيات التى تسهم رسالتها فى رفع دون إجراء حساب أكتوارى للمنافع والتكاليف لمترددى هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراكز ، وكذا ضرورة إجراء حساب للمخاطر الناجمة عن عدم إنشاءها فى أقاليم وقرى ومحافظات اخرى بمصر او عدم الاهتمام بها الاهتمام الكافى – أيضا عدم وجود توازى بين (منها) والمنصرف – مما زاد من صعوبة أحكام الرقابة ، حيث وزارة الشباب (مشاركة مع المجلس القومى للرياضيين أخيرا) مسئولية تقديم الخدمة وتمويلها فى ان واحد .

* استيراد أكثر من ٨٠% من الأدوات الرياضية المستهلكة من الخارج (كرات ، شباك ، مناضد بلياردو ، ... الخ) والتى بعضها ذات صناعة مجهولة على الرغم انه من الممكن أن يتم تصنيع ما يمثل نحو ٥٥% من بعض الأدوات دون وضع ضوابط اشتراطية لعوامل الامن والسلامة وكذا عدم .
* جميع مسئولى الحكومة متمثلين فى وزارة الشباب والمجلس القومى للرياضة ، بين الدور الرقابى (تقنين وتوجيه سياسات المؤسسات الرياضية – الإشراف والمتابعة لهذه المؤسسات فى العديد من النواحى المالية .... ، ولم يلتفتوا الى تأهيل العاملين بها ، أو توجيههم ، او وضع خطط عامة لطبيعة الأداء الرياضى داخل هذه المؤسسات والمجلس القومى للرياضيين .

- **عناصر وآفاق سياسة التنمية الرياضية**

بدأ الشباب فى السنوات الأخيرة دراسة التطبيق المحدود للإصلاح الرياضى ، والذى يتضمن العديد من عناصر سياسة التنمية الرياضية منها:

- النظرة الموضوعية للدولة فيما يخص التنمية الرياضية

فمثلاً فى التعليم المراحل التعليمية المختلفة (الجامعة – الأندية – وزارة الشباب) وقد تحولت تلك النظرة بالفعل من مجرد اعتبارها خدمة ، الى اعتبارها خدمة اجتماعية ، ينبغى على الدولة شمولية النظر إليها ، على إنها إنتاجية للتنمية الرياضية الشاملة .

- إدارة الخدمات الرياضية وتمويلها

بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد المحدودة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توافر المرونة فى عمليات التخطيط والتشغيل والتمويل

وتتطلب سياسية التنمية الرياضية أن تسعى الى محاولة عمل الاتى :

* التوسع فى نطاق الاهتمام بمراكز الشباب الموجودة حاليا ، وإنشاء العديد منها خاصة المناطق المفتقرة لها وخاصة الصعيد المصرى ونجوع مصر ، ولا يتأتى فى ذلك الى من خلال الدراسة العلمية السليمة فى ضوء العلاقة المتبادلة بين التنشئة التى تنشأ متمثلة فى مركز الشباب وعدد المستفدين منها ، ولا يتأتى ذلك كله أيضا إلا من خلال إيجاد نظم متعددة – أو تطوير الموجودة ، بما يفى باحتياجات الفئات المختلفة للمجتمع على حساب على أسس .
* ضرورة الفصل بين تقديم الخدمة وتمويلها ، بحيث تسهم الدولة فى رعاية الرياضيين غير القادرين ، بينما الأندية والمؤسسات الرياضية ذات الإمكانيات العامة عليها أن تسهم فى رعاية الرياضيين باعتبارهم أعضاء يمثلون منتج من قاعدة عريضة من أبناء هذه الأندية والمؤسسة .
* تشجيع أنظمة الرعاه الرسميين ، وأيضا الراعى الرسمى للأبطال خاصة فى الرياضات الفردية
* تعميق لا مركزية إدارة الخدمات – واعداد الكوادر الإدارية واستمراها حيث كانت موجودة ومتمثلة فى البرنامج القومى لاعداد القادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

◆ **تكامـــل الخدمـــات:**

ويتم تكامل الخدمات الرياضية من خلال

- مشاركة القطاعات الحكومية والأهلية الخاصة فى تقديم الرعاية الرياضية خاصة وزارة الصناعة ، والصحة ، والقوات المسلحة .
- الحد من تكاليف خدمات الرعاية الرياضية – والاجتماعية – والعلاجية – بالحد من ازدواجية توفير الأجهزة العالية التنقية مرتفعة التكاليف (إنشاء المستشفى الرياضى بكل محافظة) وكذا منشآت رياضية فى شتى محافظات الجمهورية ، مع تشجيع تسويقها وتشغيلها اقتصاديا ، تحت إشراف كل من مجلس الشباب ، والمجلس القومى .
- ترابط البرامج الرياضية مع كل من البرامج الصحية – والاجتماعية – بهدف إعداد مواطن صالح .
- إعداد وادارة القوى البشرية العاملة فى المجال الرياضى ، تتطلب السياسة إعادة صياغة وشكل تنمية القوى البشرية العاملة فى المجال الرياضى ، بما يضمن .
- عدم الاتساع بإنشاء كليات التربية الرياضية للحد من اعداد المقبولين حتى لايكون فيهم فائض عمالة مع ضرورة الاهتمام بهذه الكليات واختيار أجودها – واعتبارها بيوت خبره ، واستشارات لمختلف الهيئات والمؤسسات الرياضية .
- تعديل المناهج التعليمية بهذه الكليات وأساليب التعليم والامتحانات وتوحيدها فى معظم الكليات مع السماح باختلاف أسلوب العمل والتدريس ، بما يتفق وإمكانيات كل كلية .
- الاهتمام بصقل هذه الكليات فى مختلف المجالات (... الخ) حتى تصبح مصغرة داخل كل محافظة .
- ضرورة متابعة مدرس التربية الرياضية فى المراحل التعليمية المختلفة خاصة فى مرحلة النشىء والمبدئين ، وامدادهم بالمستجدات الحديثة فى المجال الرياضى – والتى لم يتسنى لهم دراستها عند أثناء إعدادهم بالكليات .
- ضرورة تقييم مدرس التربية الرياضية فى المراحل التعليمية بطريقة موضوعية مخالفة لما هو موجود الان .
- وضع الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية والأدبية – عند مساهمتهم فى انشاء قاعدة عريضة من الرياضيين الموهوبين .
- إعادة النظر فى العاملين فى مجال التدريب من خلال التعاون التام بين الأتحادات والكليات – فى مختلف قطاعاته المختلفة (المدرين – الإداريين - ... الخ) ، ويلعب الاتحاد الرياضى للعبة التابعين لها لهم دورا بارزا نحو ذلك .
- ضرورة وجود ترخيص لممارسة المهنة لفترة زمنية محدودة حوالى ٥ سنوات – ويلعب الاتحاد الرياضى للعبة له هنا دورا بارزا أيضا نحو ذلك ن ولا يعود لسلك التدريب إلا بعد أعادة صقلهم
- إعادة ترخيص ممارسة المهنة كل فترة زمنية (٥ سنوات) ، مع إعادة ربط التراخيص بالقدرات المهارية التى تكتسب من خلال الالتزام بنظام تدري مستمر .
- عدم السماح للمدربين بازدواجية العمل بأكثر من مؤسسة رياضية او الجمع بين العمل العام والعمل الخاص.
- عدم السماح بازدواجية العمل فى مجال التدريب (تدريب اكثر من لعبة وكذا التحكيم) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإحلال التدريجى للتعاون مع مقدمى الخدمة الرياضيين – خاصة فى تدريب الناشئين والتربية الذين يعملون كمتطوعين ليكون هناك تكليف او تعيين طبقا للاحتياجات الفعلية وادارة عملية توظيف المدربين محليا مع تفاوت الأجور – طبقا لمراحل السنية – المستوى الرياضى ظروف وبيئة المؤسسة التى يعمل بها.
- تعديل أسلوب التقرير السنوى لجمع العاملين فى المجال الرياضى ، خاصة هؤلاء العاملين فى مجال التدريس ، والإشراف الرياضى (مشرف رياضى بمراكز الشباب ، الاخصائى الرياضى ، موظف مديرية الشباب أو وزارة الشباب ليكون مرتبطا بمستوى الأداء وتحقيق أهداف محدودة).

- **أهميـــــــة دور المجلس الأعلى للشباب والمجلس القومى للرياضة**

بحيث يتضمن هذا الدور النقاط التالية :

- إعداد المشروعات والقوانين وإصدار القرارات التنظيمية .
- إعداد المشروعات القومية التى تهم مختلف الفئات (كل فى تخصصه).
- تطبيق البرامج الوقائية البيئة الرياضية (بتعاون كلاهما) .
- ضبط أو تطوير صناعة البطل الأولمبى وهذا فى رأى يتأتى من خلال :-

* الاستعانة بالخبراء والمتخصصين فى هذا المجال .
* إلغاء التفرقة بين لاعبى المنتجات فى الألعاب الرياضية المختلفة والنواحى الخاصة بالمكافآت المادية والمعنوية .
* ضرورة إنشاء مجلس استشارى يضم العديد من متخصصى الألعاب الرياضية الفردية والجماعية من ذوى السمعة العلمية الرائده لهذا المشروع .
* الاستفادة من نتائج البحوث العلمية فى هذا المجال .
* كذا تشجيع البحوث العلمية ، واستخلاص خامات رياضية من بيئات مصرية مختلفة .
* قصر الاستعانة بالمدرب الأجنبى على الأبطال الذين يحققون نتائج أوليمبية ، مع الزامه بمعاونين وجهاز ادارى وطنيين من ج . م . ع .
* إعداد قائمة بالاشتراطات الطبية ووضع قيود على أسلوب تعاطى الأدوية ، وكذلك وضع قيود على أسلوب شرائها .
* الاهتمام بوضع آليات ذات تقنين حديثة ، فى شأن الكشف عن العقاقير .
* الإيمان والإيمان التام بأن ممارسة الرياضة حق ومطلب لكل مواطن .
* تفضيل دور المرآة فى مجال الرياضيين اكثر مما هى عليها الان من خلال اشتراكها فى الممارسة الفعلية الجادة ، سواء فى مجال الممارسة – التدريب – الإدارة .

آليـــات التنفيـــذ والتطويـــر المساهمة فى صناعة البطل الرياضى

لا تتوقف السياسات الموضوعة من قبل الدولة على عملية صناعتها بواسطة الأجهزة الحكومية والمؤسسات التشريعية فحسب ، بل تتحدد أيضاً درجة فاعليتها بمدى ما حققته عملية تنفيذها من خلال الأجهزة الإدارية المختصة ، التى يكون فى حقيقة أمرها بنية النظام الإدارى المصرى ، حيث كثيراً ما يتم صياغة ورسم برامج العمل فى مختلف المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية ... الخ) طبقا لقرارات أو محددات للسياسات العامة ، الا انها كثيراً ما تصطدم بآليات التنفيذ ، والتى تحدد بدرجة مؤثرة من حركة وصولها الى الفئات التى تستحقها ومنها الفئة الرياضية (موضوعنا) وذلك فى اطار ما تواجه هذه الآليات من قيود ومجددات تعوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديمها ، وفى ضوء ذلك تبرز أهمية ضرورة التصدى لمثل هذه القيود التى تواجه كثيرا من عمليات تنفيذ السياسات العامة ، خاصة تلك المرتبطة بالرياضة ، ولا يتأتى إلا من خلال العمل على عدة محاور تتمثل فى إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية وتفرعاتها العديدة فى الاتجاه السليم ، مع ضرورة إعادة هيكلة أجهزة الرقابة المركزية ، والمتمثلة فى الجهات المعنية المسئولة عن قطاع الشباب والرياضة ، مع إيجاد صيغة (صياغة) سليمة لتحقيق هدف أقصى مدى من التعاون بينهما.

١- **معوقـــــات التنفيـــــذ:-**

عادة ما نجد هذه المعوقات التى تواجه عملية تنفيذ السياسات العامة تتمثل فى تعدد القوانين والتشريعات التى تحكم عمل الجهاز الادارى المختص (المشرع الاساسى والتنفيذى) وبصفة خاصة فى مجال القطاع الرياضى ، والاجتماعى ، والسياحى ، والصناعى ، باعتبار جميعها مساهمات من الممكن ان تدخل مباشرة فى مشروع صناعة البطل من وجهة نظرى ، حيث نجد ان هناك كم هائل من التشريعات واللوائح التى تحكم كل قطاع على حده ، يؤدى ذلك بالتالى الى عدم إلمام القائمين على تنفيذ السياسات بها .

كما تتمثل هذه المعوقات التى تحد حركة تنفيذ تلك السياسات العامة فى نقص الخبرة والكفاءة الوظيفية خاصة ما يتعلق بالنواحى العلمية والبحثية ، فى مجال تكامل العاملين ، مع قطاع الرياضيين ، ذلك انه على الرغم من تجاوز عدم العاملين فى الجهاز الادارى (المسئول عن الشباب ، والجهاز المسئول عن الرياضية الى عدد الالاف ، وفى قطاع المؤسسات الرياضية ما يقرب من تجاوز هذه الآلاف ، وعليه فان هناك كثيرا من الصعوبات تتعلق بالتعامل ، مع قطاع الرياضيين بمختلف مستوياتهم (مؤسسات – رياضية (لاعبين) (إداريين) ، (فنيين) .... الخ ، والتى ترجع فى اغلبها الى نقص التدريب الذى يؤهل هؤلاء الأفراد القدرة على العمل مع هذه النوعيات ووفقاً للمعدلات الزمنية والقياسية .

ويمكن ان نضيف أيضا الى هذه المعوقات او الصعوبات المالية داخل الجهاز الواحد والتى تشكل أحد الركائز الأساسية فى تحقيق السياسات العناية الدولة فى المجال الرياض والتى وتتمثل فى نقص التحويل اللازم لصيانة المنشآت الرياضية خاصة تلك المتمثلة فى مراكز الشباب – الصالات – الإستاد .. الخ ومعداتها او ملحقاتها وبالتالى تؤدى الى صعوبة تنفيذ إجراءات العمل الذى تقوم به هذه الوحدات الإدارية.

٢- **اتجاهـــــات التطويـــــر**

فى إطار المشكلات السابقة تبرز الحاجة إلى أهمية تطوير الجهاز الادارى المسئول عن نوع الرياضى الواحد والمتمثل فى مجلس وإدارات كل من الأندية ومراكز الشباب – الاتحادات ، الذى من المفروض ان ينهض بتنفيذ السياسات العامة للدولة فى المجال الرياضى لتحقيق الكفاءة بالاستخدام الرشيد للموارد فى شتى اختلافاتها والفعالية الخاصة بالتنفيذ بتحقيق الأهداف والغايات لبرامج السياسة العامة والتى تهدف فى محصلتها النهائية الى تحقيق الرخاء الرياضى والمرتبط بالسياسة العامة ، وفى حقيقة الأمر نحن لا ننكر انه وفى الآونة الأخيرة جرت عدة محاولات لتطوير الجهاز الادارى للدولة المصرية عامة ، وأجهزة الشباب وذلك منذ سنوات مضت ثم أضيف إليها مؤخراً المجلس القومى للرياضة ولان من ابرز أهداف هذه المحاولات هو شكل التطوير الرياضى الذى من الممكن ملاحظاتها فى مختلف المستويات بما فى ذلك الأجهزة الإدارية فى مستوى الخبرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أجمعت الأراء وأهمها ذلك الرآى الذى دعى الى تفويض السلطة ، وعدم المركزية والاهتمام بزيادة المهارات الأساسية للأفراد العاملين فى الجهاز الادارى لكل من الشباب والرياضة ، من خلال التدريب فضلاً عن إلغاء أو ضم بعض الوظائف غير الضرورية للجهاز الادارى أهداف الجهازان اللذان يشكلان ويعتبران أهم الأجهزة التى تهتم بقطاع عريض من القاعدة الشعبية وبرزت الخطوات التطويرية فى ظل التوجيهات والمتغيرات للسياسات العامة أهمها تلك التغيرات والتى نلمسها الان فى اتباع المجلس الاعلى للشباب والمجلس القومى للرياضة ، كذلك تم الانتقال من قطاع الحزب الواحد الى التعددية الحزبية التى ضمت بعض منها بضم الشباب والشابات وتوجيههم رياضيا كذلك على المستوى السياسى ظهر دور اكبر للتفعيل الديمقراطى وظهرت الشاركة الفعالة لهؤلاء ايضاً على مستوى الاقتصادى وانتاجها سياسية الإنتاج الاقتصادى وارتباطه بالرياضة وإيجاد آليات تنفيذ التسوق الرياضى.

وفى هذا الصدد نجد دور وبرز فعال فى ظل مناخ العولمة التى تمثلت فى توسيع دائرة الاختيارات امام الأفراد ، واتساع دائرة الحرية الفردية ، وكذلك حق الملكية الفكرية ، وألقت هذه القيم بظلالها على كل من النظام السياسى والادارى فى المجال الرياضى كما أفسحت مجالاً لمشاركة القطاع الخاص ، وتوسيع الملكية فى دائرة النشاط الاقتصادى الرياضى لتخفيف أعباء عن الحكومة ، والمتمثل فى زيادة اشتراكات الأعضاء داخل المؤسسات الرياضية ، وإنشاء المنتجات الرياضية الجديدة ، وذلك بعد أن ظلت الحكومة لفترة كثيرة تدير الكثير من المشروعات الإنتاجية .

ومما يجب الإشارة اليه ان هذا المناخ الحالى وبالنظرة الموضوعية له سوف نجده فرض بعض القيود على آليات تنفيذ السياسات العامة الموضوعة من قبل ان متمثلة فى المجلس الاعلى للشباب ، والمجلس القومى حيث توضع كثيرا من التحديات حول الوسائل والاجراءات التى تمارس الاجهزة الادارية تنفيذ هذه السياسات والتى من الممكن ان تحد كثيرا من محاور التطوير التى يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة والفاعلية فى تنفيذ السياسة الرياضية للدولة فى ظل هذه التوجهات والقيم التى حملتها المتغيرات الإدارية .

وللحديث بقية عن محاور التطوير المقترحة لتشمل هذه المحاور اعادة تنظيم وتنسيق العمل بين الأجهزة الإدارية داخل قطاع وزارة الشباب والمجلس القومى للرياضة والمؤسسات الرياضية (الأندية – مراكز الشباب- قطاع الشركات – قطاع المدارس – قطاع القوات المسلحة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com